

# الاتكاءة الاجتماعية والسيكولوجية لبنية الفكر المستقبلي العربي المعاصر

محمد فوزي الجبر \*

يمثل هذا البحث طموحاً لأن يشكل إسهاماً في بلورة البنية الفكرية العربية المستقبلية لمشروع بناء الفكر العربي القومي، وهو ينطلق وصولاً إلى هذا الهدف المتشكّل من طرفين: أولاً محاولة استشراف مستقبل الفكر العربي مع بداية القرن الحادي والعشرين وما يحتاجه من استعداد ذهني كي تلعب الأمة العربية دورها الفعال على المسرح العالمي، وثانياً في واقع البنية الاجتماعية-السيكولوجية لهذا الفكر في خصائصه وسماته وآلياته ودينامكيته وبما يتوفر له من إمكانيات وما يعانيه من صعوبات، وسيحاول الباحث طوال هذا البحث مناقشة البعد التاريخي لهذا الفكر، ويعرض كذلك مجال الدراسات المستقبلية في الفكر الأوروبي من حيث الموقع والانتشار، لعل ذلك يساعدنا في فهم جوهر إشكالية الدراسات المستقبلية في الفكر العربي المعاصر، ومحاولة تحكّم الفكر العربي وقدرته في توجيه المستقبل وصناعته بدلاً من الاستمرار بالانفعال بتحدياته ومحاولة استيعاب صدماته.

في الواقع نجد الفكر العربي المعاصر لم يتخلص من أسئلته المصيرية والتاريخية ضمن علاقات مميزة بشروط وآليات حركته العامة، ومن هذا الجانب، ينهض السؤال العربي للمستقبل والذي يظهر بصيغة أشكال في حقول ميادين معرفية غنية ومتنوعة لعل أكثرها ظهوراً الفلسفة والعلم وفلسفة التاريخ والتاريخ وعلم المستقبل والاقتصاد السياسي وعلم الاستراتيجية.

إلى جانب ذلك، علاقة الفكر العربي بالمستقبل هي علاقة الماضي بالحاضر والماضي بالمستقبل والحاضر بالمستقبل من هنا، تصبح جملة هذه العلاقات جدليات لإشكاليات ثابتة ومتحولة في الفكر والمجتمع والتاريخ، فالفكر العربي على اختلاف مرجعيته وتباين اتجاهاته وتنوع آلياته ومضاعفاته- منخرط بالضرورة في أنساق ومسالك الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفلسفي والعلمي في الحضارة والعالم المعاصر (1). لذا فولادة السؤال: الفكر العربي وإشكالية المستقبل مشروط معرفياً وسياسياً وتاريخياً بنوعية علاقات المجتمع العربي الإسلامي بذاته وبالآخر، عبر التاريخ وموقعه منه وفعله فيه أو تأثره به، هكذا يصبح هذا الطرح في مجالاته العديدة، استناداً إلى رؤية عبد الله العروي في كتابه "ثقافتنا في ضوء التاريخ" أو "صدمة الحداثة" برؤية أدونيس، أو بنظر برهان غليون "اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلطة والتبعية"، أو تاريخية الفكر العربي الإسلامي بلغة محمد أركون، و "محاولة في قراءة عصر النهضة" بتعبير أحمد برقاي، و "من التراث إلى الثورة" برؤية طيب تيزيني.

ففي كل الحالات والإحالات، و باختلاف المنطلقات، تلقت أسئلة الفكر العربي للمستقبل والمستقبل للفكر العربي في إشكاليات ثنائيات لم يحسم فيها بعد معرفياً فلسفياً وسياسياً تاريخياً واجتماعياً: الحداثة التقليدية، المعاصرة، الأصالة، التقدم، التأخر، الاستقلال، التبعية، الديمقراطية، الاستبداد، الواحدة، التجزئة، العقل، النقل، الأنا، الآخر من تلك الثنائيات التي تمظهرت في العديد من أبحاث المفكرين العرب المعاصرين.

حقاً إن ما يميز هذه الإشكاليات، والتي تمثل الغطاء الرئيسي للفكر العربي أنها شمولية مترابطة تمس كل عناصر التفكير والعلاقات الفردية والاجتماعية في الكيان العربي، وعلى كافة الأصعدة، ففي العصر الذي دخلت فيه حضارة الغرب وحدثته الرابعة بعد "الثورة الصناعية والثورة العلمية" أي عصر الإعلامية والآلية، كيف انخرط الفكر العربي في إشكاليات المستقبل التي تبقى مجالاً هاماً للبحث؟

### الدراسات المستقبلية في الفكر العالمي:

إن الدراسات المستقبلية هي حقول معرفية حديثة جداً، ذلك أنها نشأت في الغرب المعاصر على تنوعه جغرافياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، والاهتمام بهذه القضايا متزايد ومستمر في اهتمامات ونخبة العرب، إنه يمثل بعد أساسي من أبعاد الدولة والعلم والنخبة في إطار المجتمعات الغربية، فارتباطه بالاقتصاد والعلم والتكنولوجيا والسياسة والثقافة ونمط الحياة والزمن يضفي عليه صفة الشمولية.

إن الظاهرة متعلقة في الأساس بمفهوم الفكر الغربي المعاصر، فقد تجاوز الغرب الاهتمام بالماضي والحاضر مركزاً الجهود على المستقبل كبعد من أبعاد الزمن والحاضر في أن واحد(2).

والزمن في صفة أساسية، على اختلاف مواقعها في الفكر العربي، وعلاقاتها بمعطيات اجتماعية ومادية وثقافية وسياسية(3)، ذلك أن الحديث عن الزمن الثقافي والاجتماعي والطبيعي والتاريخي والفلسفي ظاهرة عادية في الفكر الغربي المعاصر وبالتالي نجد أنه ليس حكراً على النخبة وأجهزة الدولة، إنها تمثل ثورة في عالم الفكر والتاريخ والعلم.

فالزمن في الفكر الغربي وحضارته ثابت -متحول، لأسباب وطرق منهجية مختلفة، هكذا يربط الفكر المعاصر ظاهرة الزمن بظواهر أخرى تتداخل وتختلف لكنها لا تلغي الزمن، إنها ظواهر القضاء والسلطة والعلم والإيديولوجيا والمفاهيم السياسية في العالم المعاصر، لذا إن أرضية التفكير في مسألة الزمن - بالنسبة لذات الفكر وتأويلها وفهمها خاضعة لمجالات وأدوات معرفية أخرى كالخيل والرمزية والتأويل والحفريات في المعرفة بلغة

ميشال فوكو M.Foko.

إنها التحولات العميقة في هياكل وأفق وعلاقات المجتمع الغربي التي أنتجت حركة فكرية جديدة مرتبطة أساساً بمجتمع ما بعد الثورة الصناعية والتواصلية في هذا الإطار، يتطلب الاهتمام المتزايد بعلم المستقبل في الفكر المعاصر، الذي بدأ باستشراف مستقبل العالم حوالي 2000 وفي المائة سنة القادمة في إطار عالم بدون حدود، أشار بهذا الصدد مارسيل كولومب في معرض حديثه حول الحوارات مع علماء الغرب ما يلي: "ولنتك الأراء الألف، فضل التعارض فيما بينها وميزة الانفتاح على تخطيطات أولية تمثل

سيناريوهات لا حصر لها، جعلتنا نفتح على احتمالات غير محدودة للمستقبل" (4).  
هذه القضايا الفكرية الإستراتيجية محور دراسات مستقبلية مؤسسية منشغلة بإشكالية  
التقدم ومجيء المجتمع ما بعد الصناعي، لكن هل يعني هذا الاهتمام بالمستقبل-في الفكر  
والتاريخ الغربيين- مشروع تحدي مستقبل الإنسان والسيطرة عليه.

في الحقيقة لقد حصل تراكم معرفي هام في حقل البحث المتعلق بالمستقبلات يربط  
بالضرورة وبنواحي مختلفة بين التاريخ ودراسة المستقبل والعلم السياسي والعلم  
التكنولوجي في عالم الغد اعتماداً على نقد ومعرفة حدود التنمية في العالم المعاصر، وهنا  
يظهر سؤال حول ماهية النظرة المستقبلية المعقولة في عالم لا يتحكم في شؤون مستقبله؟  
أحدهم يضع العامل الديمغرافي في الصدارة والآخر يجسد العامل التقني وثالث يرى أن  
الحالة الذهنية الفكرية أجدراً بالاهتمام، ذلك التنافر من شأنه تنبيه القارئ: هل ثمة عامل  
سائد، ألا توجد أبعاد متعددة للحقيقة، وبالتالي هل ثمة تضافر يجعل العناصر تتساند ويشد  
بعضها البعض؟ على أية حال نلاحظ أن التطورات الحديثة للفكر لن تكون بمعزل عن  
تطورات العلوم الاجتماعية والاقتصادية بصورة أشمل عن السياق المتعدد الأبعاد  
للمستقبل.

فقد امتدّ البحث والحوار في الغرب المعاصر حول إشكالية المستقبل كعوامل مختلفة  
وجب التجنيد لها معرفياً وعلمياً وسياسياً، فالمسألة مرتبطة بنمط الحداثة البرجوازي  
الغربي الذي أفرز تناقضاته وحدوده بشهادة الغرب ذاته، من هذه الناحية، وجب التأكيد  
على أن الغرب المعاصر لم تصدمه الحداثة فقط بل المستقبل كذلك باعتباره شرطاً وبعداً  
من مساره التاريخي، لذا التزم كما نراه بدراسة المستقبل وأصبحت الكتب والدراسات  
السنوية عامرة بالدراسات المستقبلية من محاور وملامح البحوث العلمية والأكاديمية  
الأساسية في المجتمع الغربي، إن دراسة المستقبل في العالم الغربي، تعتمد على معطيات  
علمية وديموقراطية واقتصادية وسياسية مندرجة في نسق معين، فيمكن القول بأن دراسة  
المستقبل هي في حقيقتها استشراف للمستقبل بجميع أبعاده الزمنية أي جملة تنبؤات  
مشروطة تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع ما في مرحلة من مراحل التاريخ،  
وتتطلق هذه الاجتهادات والدراسات لفهم معالم وصور المستقبل من افتراضات عديدة  
خاصة بالماضي والحاضر ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع.

إذاً، من الواضح أنّ المسألة مشروطة بأجهزة متطورة وإمكانيات وافرة وكفاءات عالية  
وفلسفة سياسية واجتماعية متكاملة ولازمة لتخطيط هيكل ديناميكي مميز، ولا بد من  
الإشارة هنا إلى أن مصطلح المستقبلية Futurologie هو الشائع في الغرب الرأسمالي  
وظهر ليعني التبشير ببعض عناصر وجزئيات صور المستقبل ولمدى طويل، وقد ارتبط  
بالثورة العلمية والحداثة التكنولوجية، ومن الثابت أن مثل هذه النشاطات الفكرية والعلمية  
اعتمدت على أساليب عديدة بغية ضبط مهامها الرئيسية وصورها المستقبلية أو يقسمها  
الاختصاصيون والفنيون في هذه الدراسات إلى فئات رئيسية منها:

- 1- المنهج الحدسي القائم على الخبرة.
- 2- المنهج الاستكشافي والذي هو استطلاع مستقبل علاقات قامت في الماضي وعن

طريق نموذج صوت للعلاقات والتشابكات.

3- المنهج الاستهدافي وهو يمثل التدخل الواعي المباشر لتغيير المسارات المستقبلية في ضوء أهداف وأحكام محددة.

4- المنهج الشمولي وهو كذلك يمثل التعبير الدقيق عن كل الظواهر والحركات، بحيث لا تهمل الأسباب والمضاعفات الموضوعية التي تفرض نفسها لتغيير المسارات المستقبلية، ويؤكد خبراء هذا الميدان أن كل المناهج والأساليب المعطية تستخدم مع بعضها وبنسب متفاوتة اعتباراً لطبيعة الدراسة وأهدافها.

فنشأة الدراسة المستقبلية وتطورها وتأثيرها في العالم المعاصر، ظاهرة ارتبطت بالغرب الصناعي الرأسمالي -ومعه الاقتصاد العالمي- بمختلف مراحل التطور والأزمان، إن الحضارة المعاصرة حضارة كونية علمية تقنية باختلاف أنماط تنمية المجتمعات وتجاربها التاريخية، فالدراسات المستقبلية تشمل -من هذه الناحية- كل المعمورة شرقها وغربها وشمالها وجنوبها.

من ذلك أن منظمات عالمية وإقليمية وغير حكومية ومختصة تهتم أساساً بالدراسات المستقبلية ومشروع مستقبلات العالم على اختلاف وتباين هياكله ومجتمعاته ففي عام 1975م وبناء على قرار من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تكونت مجموعة "المستقبلات المتداخلة" كان هدفها دراسة هذه الدراسات نفسها على أساسها أنها استشراف تحليلي لبدائل المستقبل (5).

وفي هذا الإطار، تعددت المدارس والنماذج الفكرية للدراسات المستقبلية -متباينة في المنطلقات والمناهج، وبدون تحليلها ومعرفة سماتها وخصائصها العامة، أهم هذه المدارس التي ظهرت في العالم الغربي:

1- نموذج نادي روما ومركزية تفكيره حول حدود النمو (6).

2- نموذج ليونتييف للاقتصاد والعالم الذي كلفت به وأشرفت عليه منظمة الأمم المتحدة عام 1970م ومحوره استراتيجية التنمية العالمية طبقاً لمقاييس الأمم المتحدة في تقسيم العالم وإنجاز التنمية المنشودة في آلياتها العديدة وبرامجها المختلفة (7).

3- نموذج ساروم البريطاني والذي أشرفت عليه إدارة البيئة ببريطانية ويعتمد خصوصاً على بناء نموذج محاكاة له أسس نظرية متسقة لدراسة مستقبل الموارد العالمية (8).

الواقع إن ميزة هذه النماذج المدرسية لمستقبلات العالم، على اختلافها الإيديولوجي والسياسي والاجتماعي، أنها تتكامل وتكون مع بعضها نموذجاً شاملاً لا يهمل في تحاليه وتخطيطاته معطيات التغيير السياسي والاجتماعي: ثروات الطبيعة، علاقات الإنسان بالطبيعة، دور العلم والتقنية في التنمية علاقة العالم الثالث بالرأسمالية العالمية، علاقة الدولة بالمجتمع، صراعات المجتمع، دور الثقافة والفلسفة والفن والتعليم في التنمية، الخ.. كما وإنها لا تهمل الفضاء العالمي والخريطة الجغرافية للمعمورة، ولو كانت هذه النماذج في أغلبها ناشئة في الغرب وذات المنحى المركزي الأوروبي: إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بتجاربها الحضارية التاريخية القديمة والحديثة، وبالإشكالات التي طرحها في

التاريخ المعاصر، عنصر أساسي وبعد مركزي في فكر واستراتيجية الغرب على تباين أنظمتها السياسية والاجتماعية فليس جديداً أن نلاحظ اهتمام الغرب بالعالم غير العربي في دراساته وسياساته الاستشرافية المستقبلية، وفي هذا الإطار يحتمل الوطن العربي مكانة متميزة باعتباره، في نظرة الغرب، مخزن النفط والوقود على المدى الطويل، كما تختلف صور الوطن العربي في هذه النماذج، وهذا ما يكل استراتيجية الغرب نحو العرب لاعتبارات عديدة وبآليات مختلفة (9)، الثابت أن الفضاء العربي حاضر في فكر وسياسة الغرب، وإن اختلفت النظرة إليه هكذا انخرط الغرب فكراً وسياسة ومواقف وردود فعل في الدراسات المستقبلية وكونوا إحدى قضاياها المركزية الهامة، ومن هنا يجب علينا أن نوضح موقع الدراسات المستقبلية في الفكر العربي المعاصر.

### موقع الدراسات المستقبلية في الفكر العربي المعاصر:

تستند محاولتنا التحليلية لبيان موقع الدراسات المستقبلية إلى المعطيات التجريبية التي تقوم على خبرتنا الميدانية بالكلم الكبير من الكتابة العربية المعاصرة حول واقع الدراسات العربية ذات البعد المستقبلي.

لذا فإن طرح أشكال الدراسات المستقبلية في إطار الفكر العربي المعاصر مرتبط إلى حد كبير بضرورة التاريخ لهذا الفكر وبالتالي إيضاح موقع الزمن فيه وموقعه من ذلك الزمن، والتاريخ فيمكننا ملاحظة مفهوم المستقبل عند العرب الموجود ضمناً في كثير من المعاجم ولعل أبرز تمثله في ألفاظ: كالأيام والدهر، الحال والزمن الغد والغيب.

وفي الثابت أن التفكير المستقبلي في حضارة وفكر وتاريخ العرب قد اتخذ أشكالاً غير علمية تمثلت في قراءة الطالع والتنجيم والعرافة، وهي تمثل حقول معرفية موجودة في ذات التراث وفي حضارات ومجتمعات أخرى غير عربية، في كل الحالات تنزل الدراسات المستقبلية في إطار تقرير المصير والوجود والسيطرة على الكون والذات، سواء تم ذلك بالأساليب والنظرة غير العلمية، أو في عالمنا المعاصر بما تقتضيه الثورة العلمية في أبعادها التقنية والاجتماعية والثقافية والفلسفية، وإذا كانت الدراسات المستقبلية من السمات الأساسية للفكر العربي المعاصر، فإنها تمثل موقعاً مميزاً في حركة هذا الفكر العربي، وذلك برأينا يعود لأسباب معرفية تاريخية سياسية.

إلا أن هذه الوضعية لا تنفي بالضرورة وجود عناصر مختلفة في هذه الإشكالية في مسيرة وسياق الفكر العربي المعاصر، يتجسد الصراع في إطار الفكر العربي بين الحاضر والمجهول - أو بالتعبير الاصطلاحي بين الواقع الراهن والمستقبل - انطلاقاً من عمق الأزمة التي يمر بها العرب في مستوياتها العديدة، لذلك ظهرت أسئلة ملحة وعناصر إجابة مختلفة ومناهج متباينة محورها العرب والمستقبل، أي كيف ينظر الفكر العربي إلى المستقبل؟ فالدراسات المستقبلية في الفكر العربي المعاصر - على قلتها ومحدوديتها - مركزة على قضايا الحداثة والعقل والتنمية والفلسفة والثورة العلمية والأنساق الاقتصادية المعرفية والحركات الاجتماعية، وقد عني بها عد هام من المختصين وغير المختصين في جميع مجالات المعرفة والعلوم والإبداع، وتم ذلك من خلال علاقة الفكر العربي بسؤاله المستقبلي: سؤال الفرد أو المجتمع أو النخبة، هكذا بدأت العلمانية والعقلانية تميزان الفكر

العربي المعاصر في مجالاته المختلفة، وبذلك تتقلص مواقع وفضاءات الأسطورة واللاعقلانية في حركة هذا الفكر.

ومن هنا جاءت جملة الأدوات المعرفية والأسئلة الضرورية لانخراط الفكر العربي بالمستقبل والمساهمة في نحتة طبقاً لقوانين التاريخ والصراع الاجتماعي ولوازم الحضارة البشرية.

إذاً نلاحظ بأن كل المؤشرات- المكتوبة والمنطوقة والمسكوت عنها- في إطار هذا الفكر تدل على توجه العقل العربي بكل إرهاباته وتراكماته وأوهامه نحو المستقبل وشروطه(10).

وكذلك نحو تأصيل وتأسيس لمفهوم الزمن والتاريخ عند العرب وربط المستقبل بالهوية الحضارية وفلسفة التاريخ(11) فبهذا المعنى نجد أن السؤال العربي للمستقبل مطروح في علاقة عضوية جدلية بالتاريخ وبمطالبة فكرية سياسية حضارية اجتماعية عديدة(12)، وبالتحديدات العصر منظوراً إليها من زواياها العديدة، الداخلية والخارجية، فالكفر العربي المعاصر الذي يعمل على تأسيس وظيفي ومعرفي للمستقبلية كعلم قائم بذاته يواصل تحاليه، وحفرياتة لعلاقات المستقبل بالتراث(13) والهوية والنهضة والحادثة(14)، مسالك المستقبل وآليات الحفر فيه متنوعة ومتباينة إلى حد عدم القدرة الفكرية المعرفية على تأليفه(15)، انطلاقاً من تعدد عناصر وتأويل الماضي والحاضر في الفكر العربي الإسلامي عموماً بعلاقته بالمستقبل، من هذه الأرضية المركزة والمعقدة وذات التراكمات الكبرى، انخرط الفكر العربي -من أجل دراسة المستقبل- في تحليل خطاب النهضة والسلطة والحادثة والتقدم(16)، وكان الغرب -ولا يزال- في كل ذلك حاضراً فكرياً ومنهجياً، فعلامات الاستفهام حول المسار والمصير والوجود مجسمة في سؤال عن اتجاه ومعنى التاريخ العربي مرتبطاً بالمشروع الحضاري العربي، إذا كانت الفلسفة تتعالى على الزمن ولا- تقيده بالتاريخ أو التحقيب التاريخي الذي يقيم فواصل بين الماضي والحاضر والمستقبل، بل تتخرط في نسق معرفي كلي للتجربة التاريخية في منطقتها الداخلي، ووعيتها الشمولي، هنا تتعمق العلاقة وتتكشف بين التاريخ وفلسفة التاريخ وعلم المستقبل، وفي هذا الإطار النظر الفلسفي التاريخي، يصبح العمل الفكري العربي من أجل اكتشاف وكشف العقل العربي بنية وتكويناً ونقداً أمراً ضرورياً وشرطاً أساسياً لتحديد المستقبل وتجسيم التحديث(17).

نعتقد من خلال هذه المنطلقات المتنوعة والمتكاملة تبقى الدراسات المستقبلية في الفكر العربي والمستقبل مركزة على مشاريع أو بدائل أو مستقبلات لم تتحدد كل ملامحها وشروط وآليات إنجازها.

ترتبط، في هذا البعد - التكتيك في الاستراتيجية والتاريخ، ذلك أن مصطلح الاستراتيجية يوحى بالضرورة القصدية والوعي والتخطيط وإمكانية إنتاج المستقبل التاريخي، وهو من زاوية أخرى يعبر عن رؤية أمة أو شعب أو طبقة للقيم الإنسانية، وبذلك تصبح الحضارة مبرمجة وموجهة لهذه الأسباب وغيرها، لا نعجب حين نلاحظ أن تركيز الفكر العربي المعاصر على التجارب الحضارية الإنسانية بمختلف أبعادها، ودلالاتها، بدءاً من التجربة

العربية الإسلامية أي تجربة الذات والأنا، وصولاً إلى الآخر عبر تاريخه وخاصة زمن ودقة الحضارة المعاصرة، حضارة كونية تكنولوجية علمية، وموقعها من فعالية التاريخ المعاصر للإنسانية.

فالفكر العربي المعاصر في كل أجهزته ودلالاته وآلياته وتياراته وتصوراتهِ -أدباً وفناً واقتصاداً وسياسة وفلسفة واجتماعاً وتاريخاً وعلماً وتقنية- منخرط بأشكال مختلفة في التفكير في المستقبل، دارساً للماضي وناقداً للحاضر، فشموليته مظهر من مظاهر صحته وحركيته وارتباطه بشروط الأزمنة والتجاوز، إلا- أن تعريف في الفكر والمجتمع في الفضاء العربي لم يقع الفصل فيها بين ما هو علمي وتقني ونهضوي وسياسي (18)، كما يستمر السؤال بحثاً عن ملامح ونوعية للمستقبل العربي بضرورة تحديد وظيفة الفكر الفلسفي في مثل هذا المشروع.

ويواصل الفكر العربي المعاصر دراسته للمستقبل في علاقاته بالتحديث والحداثة والوهم والشكلانية (19)، وما يفجر عن ذلك من تبعية أو أزمة أو تنمية أو استقلال أو تحديات. لا نستغرب إذا تعددت محاولات فهم إشكاليات السياسي والإبداعي والاقتصادي والعلمي والتكنولوجي في علاقاته المتنوعة بالبدل أي بمستقبل الفكر والإنسان في المجتمع العربي، فدور الاقتصاد محدد ومركزي في طبيعة مستقبل العرب (20) ومشروعهم الحضاري الجديد.

هكذا يبدو لنا سؤال الفكر العربي والمستقبل سؤالاً وجودياً قبل أن يكون معرفياً وسياسياً، منطلقة الوعي النقدي باعتبار الوعي والنقد إستراتيجية التغيير والمستقبل لا الاستسلام والالتزام، ومن هنا كان على الفكر العربي المعاصر -بكل آلياته وأدواته- أن يدخل عالم المستقبل بحثاً عن موقع مميز فيه، فتعددت مجالات ومحاوَر دراسات انطلاقاً من جدليات التاريخ العربي وهي حقاً كثيراً أهمها/ جدلية التوحيد والتجزؤ، جدلية الداخل، والخارج، جدلية الدين والسياسة، جدلية السلطة والمجتمع، جدلية الثقافة والتاريخ إلى فضاءات الدولة والمجتمع في الوطن العربي، العرب والعالم، العرب والمستقبل، التنمية العربية، التحديات البدائل المستقبلية، يشير مصطفى حجازي إلى هذا بقوله: "لا- بد إذا للعقل العربي حتى يكون مستقبلياً أن يقوم بدوره في بناء المشروع العربي الوجودي الحضاري من أن يكون ذا بنية وتوجه وحدوي، مؤسسي، ديمقراطي، عقلاني، علمي" ومن أجل ذلك، أصبح البحث في تاريخ وطبيعة المجتمع العربي أمراً لا- خلاف فيه وشرطاً من شروط الوعي بالتاريخ وبالمستقبل (21)، إنها العلاقة الكبرى بين إشكالية التاريخ والتقدم في الفكر العربي المعاصر".

إذاً ليس الاهتمام بالمستقبل في الفكر العربي المعاصر مهمة أفراد أو نخبة، بل تتجاوز هذه الحدود والفضاءات ليشمل مؤسسات رسمية مختصة وغير مختصة (22)، توحى كلها على اختلاف الرؤى والمناهج والمنطلقات، بانفتاح الفكر على ما لم يحدث بعد في حركية التاريخ العربي، ويتواصل الخلاف فكرياً وسياسياً- حول علاقة المستقبل العربي بإشكالية الدولة القطرية والدولة القومية والاتحادات الإقليمية والقيادات السياسية (23). وفي الدراسات المستقبلية المتوفرة والتي أنجزها عرب أو أوروبيون، نلاحظ بسهولة تعدد

صور المستقبل العربي، أو البدائل المستقبلية العربية، انطلاقاً من معطيات اقتصادية وسياسية وسكانية وعلمية متنوعة، ويبدو ذلك جلياً في كل الوثائق التي أنجزتها المنظمات العربية المختصة بعنوان "وثائق الاستراتيجية العربية، تحذر مختلف هذه الوثائق من المخاطر المستقبلية الكبيرة التي تجابه العرب، سلطة ومجتمعاً ونخبة والتي لا بد من التصدي لها بفلسفة سياسية واستراتيجية عملية قادرتين على التحدي والإبداع والتجاوز والاستقلال، من أجل الحفاظ على الكيان العربي فكراً وحضارة وتاريخاً.

1- تفاقم التبعية للعالم الصناعي المتقدم.

2- التفاوت بين البلدان العربية في القدرة التنموية.

3- انكشاف الأمن الغذائي العربي.

تحدد هذه الوثائق كذلك أطر العمل والتخطيط للمستقبل بالتركيز على المحاور، والمسائل ذات الأولوية الاستراتيجية تنمية الموارد البشرية، الأمن الغذائي، للطاقة، الأمن التكنولوجي، التصنيع، كما ناقشت هذه الوثائق العلاقات العربية-الغربية والعربية في إطار التقسيم العالمي للعمل والنظام الاقتصادي العالمي؛ مركزة على محاور متباينة متكاملة ومتفاوتة من حيث الأهمية الاقتصادية السياسية الاستراتيجية: توطين التكنولوجية الحديثة، استيراد المواد الغذائية، شروط التبادل التجاري للصادرات والواردات العربية، قضايا ومضاعفات النفط والغاز على الاقتصادات العربية الغربية، فوائض الرأسمال العربي.

كما حددت الوثائق العربية مجالات تنظيم العلاقات الاقتصادية العربية، والاقتصاد العالمي، وضبطت استراتيجية عملية تتمثل في:

الإسهام في إجراء تصحيح الاقتصاد العالمي، وتصحيح نمط العلاقات والتعامل مع الشركات متعددة الجنسيات، تعزيز الحضور والعمل العربيين في المنظمات الدولية ومحاربة العولمة(24).

في اعتقادي إنّ الحاجة إلى الدراسات المستقبلية في الفكر العربي تشرعها الوضعية التاريخية للعرب في القرن الواحد العشرين وموقعهم من الحضارة الإنسانية، فالاهتمام بالمستقبل ليس من باب الترف الفكري البرجوازي، ذلك أنه من الضروري التركيز على عناصر الحركة العامة في عالمنا المعاصر التي تفرض علينا عدم فصل أو انفصال العرب عن منطق التاريخ المعاصر، بهدف إدراك حقيقة وعمق الروابط بين العرب والغرب، فالمجتمع العربي -من هذا الجانب- لا يخرج عن كونه منظومة في جدلية وصراع مستمرين مع نظام عالمي أوسع وأعد وأكثراً إماماً بمتغيرات المستقبل، فعالمنا المعاصر سريع التغير في الحقيقة في المجالات المادية والمعرفية والفنية، ولعل أخطر مهمة يواجهها الفكر العربي المعاصر بكل فروع وآلياته، هي كيفية نقد المنظومات الغربية ودراسة التراث العربي لتحديد ملامح المستقبل وتأسيس أو إعادة بناء الشخصية التاريخية العربية، والأخذ بالعقلانية العلمية والإبداع، لأن السيطرة على المصير وصناعة المستقبل بدأت تستلزمها بشكل متزايد نظراً للتحديات الكبرى المفروضة على الوطن العربي من العالم الصناعي الذي وصل إلى عصر ما بعد التكنولوجية، بعد جهد من



تطوير العقل وتقنين طاقاته وتميمتها وصولاً إلى المنهجية والمنطق والتحليل الجدلي للواقع فهذا الجهد في العالم الصناعي لم يأت عفو الخاطر ولا- كذلك نتاج موروث بيولوجي، ولم تقتصر المعركة على البعد المادي للواقع، بل أنصبت أيضاً على بعده الإنساني من خلال نمو العلوم الإنسانية التي هدفت إلى اكتشاف قوانين حركة المجتمع من جانب وأسرار وقوانين الطاقة من جانب آخر.

أمّا الإبداع هو ما يمثل المدخل الرئيسي كما أشار إلى ذلك مصطفى حجازي لكسب معركة المستقبل بين البلاد التي دخلت عصر ما بعد التكنولوجيا (25).

لذا لا بد للعالم العربي من الدخول في هذا التحدي إذا أراد بناء مشروعه الحضاري المستقبلي وإعداد عدته العقلية والعلمية والإبداعية.

مع هذا ليس من الهدف أن يمثل العرب في الدراسات الغربية- أحد الحقول المعرفية الهامة في المستقبلات، ذلك أن الغرب لا يزال ينظر إلى العرب كمصدر من أهم المصادر الطاقة في العالم والاقتصاد المعاصرين، فالفكر الغربي الذي يتناوله بالدرس والتحليل المجتمع العربي في كل أبعاده، ليس مرجعاً وحيداً أو حجة لا- تناقش، لذا، بات من الضروري نقد مناهج ونماذج الدراسات المستقبلية الغربية التي تعنى بالعرب، وتحديد قصورها وغاياتها، وفي هذا الإطار، وجب التأكيد على أن التكنولوجيا الجاهزة والمستوردة لا- تفيدها كثيراً في دراسة المستقبل العربي، لا بد من الابتكار والإبداع والعقلانية في ما هو واقع في عالمنا الراهن.

وبهذا السياق نرى الآن بأنه توافرت الأسباب والشروط لينخرط الفكر العربي المعاصر في عملية التأسيس للمستقبل الذي يقع اختياره وليس الذي يفرضه أو يريده الغير، إن الدراسات المستقبلية العربية مطالبة منهجياً وسياسياً ومعرفياً بالاستناد إلى معرفة وثيقة بالحاضر والتاريخ العربيين، وقضاياهما ومشكلاتها وبالتطور التاريخي الحضاري للوطن العربي في علاقاته الاقتصادية السياسية بالنظام العالمي السائد.

فاستشراف المستقبل إذاً عملية شاملة واعية وحركة مستمرة ونقدية.

وفي تقديرنا إن المهمة الكبرى المطروحة على الفكر العربي المعاصر حيال المستقبل والتحديات المعاصرة تكمن فيها يمكن أن نسميه ابتداء أصالة عربية مستقبلية (26)، أي محاولة إعادة الزخم والتماسك إلى التاريخ العربي المتصل الذي تعود جذوره إلى الثقافة العربية، ويستوعب حقائق العالم المعاصر وعناصره ويستشرف آفاق المستقبل، فهذا التماسك يعتبر المدخل إلى قيام هوية عربية متميزة ومتفاعلة مع معطيات الحاضر والمستقبل، ولا- يمكن أن يحصل ذلك إلا- من خلال تفهم تاريخي نقدي عقلائي عميق للتراث واستيعابه، وكذلك فهم حقيقي دقيق لحقائق ومعطيات العالم المعاصر بكافة إمكاناته وتعقيداته، وفي هذين الطرفين لا بد من الشجاعة والقدرة على فهم الواقع العربي الراهن بمعوقاته وإمكانياته الذاتية وما يحيق به من أخطار وتهديدات خارجية، وكذلك لا بد من إعطاء الاهتمام الكافي لحاجات هذا العالم العربي الحقيقية الراهن والمستقبلية.

وبالإضافة إلى ذلك نجد من الضروري أن نستخلص من ذلك السياق أن من الوجوب أن

يكون لدى المفكر العربي المعاصر قدرته العقلانية والحرية والشجاعة لفهم احتياجات الحاضر وتحديات المستقبل ولاستجابة الفاعلة لها وهذا لا يتم إلا بالعلم المسترد لكامل وظيفته على كل جوانب الواقع العربي، فهذا حقاً برأينا ما يمثل شرط الإبداع وصناعة الأصالة العربية المستقبلية.

\*\*\*\*\*

الهوامش:

(\* كاتب و أكاديمي من سوريا.

- 1- برهان غليون: اغتيال العقل- محنة الثقافة العربية بين السلطة والتبعية، مكتبة منبولي، ط3، القاهرة، 1990م، ص236.
- 2- يوجد في الغرب المعاصر بعد المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تدرس علمياً وأكاديمياً التاريخ المعاصر وخاصة تاريخ الزمن الحاضر في مجالاته العديدة، وأبرز مثال على ذلك وجود معهد تاريخ الزمن المعاصر بفرنسا.
- 3- في الواقع إن اختلاف مفهوم الزمن من حضارة إلى أخرى ومن نظام معرفي اجتماعي إلى آخر، ظاهرة مميزة في تاريخ الفكر والثقافة والفلسفة وعلم الاجتماع الثقافي، وهي في الواقع تمثل علامة من علامات التباين والشمول بين الإنسان ومحيطه العام وتاريخه.
- 4- مارسيل كولمب: المستقبل، ترجمة وديع حنا، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984م، ص10.
- 5- GE. C. P. interfufures: intermediate Revier phases A and B, comparative evolution of world models April, 1997
- 6- Donella (H.M) The limits to Growth- New York- universe books, 1972, p4
- 7- Leontlef W. The fufure of the world economy: preliminary report. New York- united nations department of economic a ffarives ., 1978, p10
- 8- Morio M: Food agriculture model Austria Gerbart Bruckman, 1977, p.40
- 9- Lazlo G: good for mankind, A report to the club of rome- New York, 1978, p40
- 0- انظر فؤاد زكريا: العقل العربي والتوجه المستقبلي الفكر العربي المعاصر- عدد 12

بيروت، 1981م ص26-34.

11- شاعر مصطفى: المستقبل والهوية الحضارية -الفكر العربي المعاصر- عدد 12، بيروت، 1981م، ص35-45.

12- قسطنطين زريق: مطالب المستقبل العربي، دار العلم للملايين، بيروت، 1983م، ص37.

13- عبدالله العوري: قضية التراث والانبعث الحضاري -الفكر العربي المعاصر- عدد 12، بيروت، 1981م، ص18-25.

14- مطاع صفدي: الحداثة ما بعد الحداثة - الفكر العربي المعاصر- عدد 45-55، بيروت 1988م، ص4-16.

15 - محمد عابد الجابري: المشروع الحضاري بين فلسفة التاريخ وعلم المستقبلات- الوحدة، عدد 6، بيروت، 1985م، ص7.

16- انظر أحمد المديني: قراءة في أسس الخطاب السلطوي- الفك العربي المعاصر، عدد 17، بيروت، 1981م، ص106، وانظر كذلك: كمال عبداللطيف في الخطاب النهضوي المعاصر نفس العدد.

17- انظر أحمد المديني: قراءة في أسس الخطاب السلطوي- الفك العربي المعاصر، عدد 17، بيروت، 1981م، ص106، وانظر كذلك: كمال عبد اللطيف في الخطاب النهضوي المعاصر نفس العدد.

18- جورج قرم: الاقتصاد العربي أمام التحديات (النفط والمال والتكنولوجيا)، دار الطليعة، بيروت، 1977م، ص45، وانظر كذلك سلمان رشيد سلمان في العلم والتكنولوجيا والتنمية البديلة، دار الطليعة، بيروت، 1986م، ص112.

19- حليم بركات: المجتمع العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984م، ص80.

20- انظر هاشم صالح: دور الفلسفة في بلورة المشروع الحضاري العربي، الوحدة، عدد 60، بيروت، 1989م، ص159-165.

21- انظر مطيع المختار: نقل التكنولوجيا في البلاد العربية: إجراء تنموي أم أداة للتبعية؟ الوحدة، عدد 55، بيروت، 1989م، ص77، وانظر كذلك الخوري بولس في التراث والحداثة، معهد الإنماء القومي، بيروت، 1984م.

22- انظر سعد الدين إبراهيم (وآخرون): صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982م، ص119.

23- انظر سعد الدين إبراهيم: الدولة القطرية وسيناريوهات المستقبل العربي، الوحدة، عدد 48، بيروت، 1988م، ص5-27. وكذلك: أحمد صدقي الدجاني: رؤى مستقبلية عربية، دار المستقبل العربي القاهرة، 1983م.

4 - سعد الدين إبراهيم: صور المستقبل العربي، ص120-121.

25 - مصطفى حجازي: العقلانية والفكر العربي، عدد 51، الرباط، 1988م، ص117.

26 - انظر عيسى بلاطة: تحديات الأصالة الثقافية العربية في العقد القادم، مركز دراسات للوحدة، العربية، بيروت، 1986م، ص120.